

المجتمع المدني وإشكالية المواطنة البيئية في الجزائر بين التشريع والممارسة.

*Civil Society and The Issue of Environmental Citizenship
in Algeria Between Legislation and Practice*



موزاي بلال¹،

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لين دباغين سطيف2، الجزائر،

b.mouzai@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/01 تاريخ القبول: 2024/10/28 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

لقد أصبحت حماية البيئة من المتطلبات الأساسية في السنوات الأخيرة، وقد اهتم التشريع الجزائري كغيره من التشريعات المقارنة بالنص على دور الفاعل الجماعي في هذا المجال، سواء من خلال دسترة الحق في المعلومة والحق في بيئة سليمة في دستور 2020، أو من خلال قانون رقم 10_03 المتعلق بالمحافظة على البيئة من قبيل: الدور الاستشاري والتشاور، الدور التحسيسي والإعلامي، عضوية الهيئات العمومية، وأخيرا الدور القضائي كأداة فعالة لحماية البيئة، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني في هندسة ونشر قيم المواطنة البيئية، بالشكل الذي يؤدي إلى إنتاج سلوكات محافظة على البيئة في الجزائر. الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المواطنة البيئية، التشريع، الممارسة، الجزائر.

Abstract:

Environmental protection has become the basic requirements In the last years, so Algerian legislation, like other similar legislations, has worked to clarify the role of the associative actor in this field, Whether though the constitution of 2020, the right to information and the right to a healthy environment ,or through law No 03/10 on the environment, in this sense namely: the role of advisory and consultation, the role of awareness and information, membership in public organizations, and finally the legal role as an effective instrument in the protection of the environment.

The objective of this research is to study the role of the civil society in the diffusion of the values of environmental citizenship, in order to produce behaviors which, protect the environment in Algeria.

Key words: Civil Society, Environmental Citizenship, Legislation, Practice.

مقدمة

شكلت نهاية ستينيات القرن العشرين تصاعد كبير للأصوات المنادية بضرورة الاهتمام بقضايا البيئة، أين أخذت في بعض الأحيان أشكالاً احتجاجية قادتها بعض تنظيمات المجتمع المدني، وهو ما انعكس فيما بعد من خلال تنظيم المؤتمرات التي تناقش هذا الموضوع؛ من قبيل مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية سنة 1972، مروراً بمؤتمر "ريو دي جانيرو" سنة 1992 ومؤتمر "جوهانسبورغ" سنة 2002، ثم غير بعيد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المسمى ريو +20 سنة 2012.

ومع هذا التحول الذي شهده المنتظم الدولي في المجال البيئي، حاولت الجزائر مواكبة هذه الحركية من خلال سن مجموعة من التشريعات سعياً منها لخلق بيئة صحية للمواطن، خاصة مع تزايد الأخطار التي تهدد المجال البيئي (التلوث، النفايات.. الخ)، لعل أهم هذه التشريعات إصدار القانون رقم 03_10 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛ أين ركز المشرع فيه على القواعد الأساسية لتسيير البيئة وإصلاحها، عبر تدعيم الإعلام البيئي، وكذا تفعيل أدوار المجتمع المدني في هذا المجال.

غير أن المتفحص لهذا القانون يلمس طغيان المقاربة العقابية على حساب التوجه التحسيني؛ رغم استناده في بعض مواده على الوظائف التي يجب أن يضطلع بها المواطن والجمعيات في تعزيز الوعي البيئي، سواء من خلال الدور الاستشاري أو الرقابي؛ وهو ما جعل موضوع البيئة لا يزال حبيس النقاشات المناسبة والنخبوية؛ في حين كان يفترض أن يكون محور اهتمام كل الفواعل المجتمعية؛ باعتباره حق مرتبط بالأجيال القادمة (التنمية المستدامة).

ضمن هذا السياق تطرح الدراسة الإشكالية الآتية: إلى أي حد يشارك المجتمع المدني في تنمية الوعي

البيئي في الجزائر؟ وما هي العراقيل التي يواجهها عملياً؟

نتولى الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الخطة التالية:

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني والمواطنة البيئية.

المبحث الثاني: المجتمع المدني والبعد البيئي بين أسلوب العقاب والترغيب.

المبحث الثالث: المجتمع المدني وأشكال المواطنة البيئية في الجزائر.

المبحث الأول

ماهية المجتمع المدني والمواطنة البيئية.

تثير عملية ضبط مفهوم المجتمع المدني قدرا كبيرا وواضحا من الاختلاف بين الباحثين، وهذا مرده بالأساس إلى الاستخدامات العديدة له منذ نشأته إلى يومنا هذا، فمحاولة تكييفه وفقا للحالة السائدة التي يعيشها كل مجتمع أنتجت لنا مفهوما زئبقيا يأخذ عدة أشكال وتعبيرات حسب السياق.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

نتناول في هذا المطلب تعريف المجتمع المدني بغرض توضيح مدلوله خصوصا من الجانب اللغوي (الفرع الأول)، ومن الجانب القانوني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المجتمع المدني لغة

على الرغم من اعتماد اصطلاح " المجتمع " ابتداء من الفكر الإغريقي، إلا أن اصطلاح " المجتمع المدني " ظل غائبا عن الاستخدامات في الأدبيات السياسية والقانونية التي سبقت عصر النهضة في الغرب، باستثناء استعماله في مجال محدود مع نهاية العصور الوسيطة حين ظهر مفهوم المجتمع المدني " Societas Civilis " كتسمية مقابلة للكنيسة " Eclesiastica Societas "، وسبب هذا الغياب هو أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن له أثر في الغرب خلال الفترات التي سبقت عصر النهضة الأوروبية¹، هذا الغياب كان له الأثر البارز في إغفال العديد من المعاجم والموسوعات لهذا المصطلح، فنجد مثلا أن موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح Civil society مع أن كلمة Civil تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى، أما معجم تاريخ الأفكار فيظهر المصطلح Civil Disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية²؛ هذا يعني عدم تعرض المؤلفين حتى في هذا السياق لذكر المجتمع المدني، على الرغم من أن كل الاشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، هذا الانفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني³.

ويطرح اصطلاح " المجتمع المدني " إشكالية مفهومه، وهذا عندما يتعلق الأمر بترجمته إلى اللغة العربية، ففي الوقت الذي نلاحظ فيه انسجاما لغويا في الاشتقاقات الخاصة بهذا المصطلح في اللغة اللاتينية

¹ - سليم اللغماني، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ع03، 1996، ص ص89-90.

² - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص63.

³ - الطاهر بلعور، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع2006، 10، ص 121.

والأنجلوساكسونية (Citoyenneté/ Cité/ Civil/ Civic)، فإن الأمر يختلف في اللغة العربية، فإذا كانت الأدبيات السياسية التراثية حافلة بمصطلحات مثل المدينة والمدنية، فإن مصطلحا كالمواطنة المستعمل كمرادف للاشتقاق اللاتيني (Citoyenneté) لا علاقة له بمفهوم "المدينة" أو "المدني"، فمفهوم المواطنة في التعبير العربي يأخذ مفهوم الوطن كأساس للاشتقاق، كما أن مفهوم الوطن في المرجعية اللغوية والثقافية العربية يرتبط أكثر بمفهوم الدولة القطرية بعد خروج الاستعمار من العالم العربي¹.

ما يمكن تمييزه إذن من خلال دلالة صفة مدني هي أنه مجتمع يتجه نحو حالة من الحداثة جوهرها التحرر السياسي، وتحمل معنى الإنسان المستقل من الروابط التقليدية وهو ما يخلق على أثره مواطن الدولة المدنية؛ أما المجتمع المدني فهو يشير إلى منظومة من الروابط الاجتماعية التطوعية تتميز عن الدولة من جهة وعن المكونات الأساسية للمجتمع من جهة أخرى والمتمثلة في (الأفراد- الأسرة- الشركات)، ويقوم على شكل منظمات حيث يمكن أن نطلق على الجمعيات التطوعية واتحادات العمال والنوادي الرياضية وغيرها بالمجتمع المدني².

الفرع الثاني: المجتمع المدني اصطلاحا

على الرغم من شيوع مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي والعربي، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف محدد، وذلك راجع إلى اختلاف في المرجعيات الثقافية التاريخية الفكرية والإيديولوجية المتباينة، لكن يمكن إعطاء بعض المفاهيم التي تحمل دلالات يمكن القول بأنها مشتركة بين أغلب التعريفات. ومن بين أهم هذه التعريفات، تلك التي عرفت المجتمع المدني على أنه:

مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية³، ولو أن مسألة إدخال الأحزاب السياسية ضمن هيكلية المجتمع المدني لا تزال تثير جدلا فكريا، على اعتبار أن تنظيمات المجتمع المدني تتميز عنها بعدم سعيها للسلطة، غير أن عدم حسم أسئلة الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان العالم الثالث يجعل من وظيفة الأحزاب أقرب إلى وظائف المجتمع المدني.

¹ _ وجيه كوثراني، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، ملتقى دولي حول المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 119.

² _ منال دواوي، موزاي بلال، المجتمع المدني في الجزائر وتأثير البنية الأهلية على أدواره ووظائفه، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، ع2، 2023، ص 26.

³ _ مبروك ساحلي، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي، ملتقى وطني حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغربية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 7-8 ديسمبر 2011، ص 75.

ويرى الأستاذ محمد عابد الجابري؛ أنه مهما كان الاختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإن ما هو بديهي ولا يمكن أن يكون محل اختلاف، هو أن المجتمع المدني أولاً وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، وأن مؤسساته هي التي ينشئها الناس بينهم في المدينة، لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فهي إذن مؤسسات إرادية، أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، أو يحلون فيها، أو ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي "مؤسسات طبيعية"¹.

وبناء على ما سبق، يمكن القول: " بأن المجتمع المدني يتكون من بنية مؤسسية / تنظيمية نظم مؤسساته وتنظيماته، ويستند على بنية قيمية/ ثقافية تجسد القيم السالفة الذكر، وإلى بنية اقتصادية/ اجتماعية ترتبط بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وبطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية فيها، كما يستند إلى بنية سياسية/ قانونية تمثل الإطار السياسي والقانوني للمجتمع المدني والدولة معاً².

فالمجتمع المدني يشكل جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة؛ أغراض سياسية: كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كما هو الحال في النقابات المهنية للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي من قبيل حماية البيئة كمدخل لتحقيق التنمية³.

لا يوجد تعريف عام للمجتمع المدني يحظى باتفاق كلي نظراً لتعدد المداخل في مقاربة المفهوم، فهناك من يدمج "الأسواق" في إطار المفهوم، وهناك من يرى أن المجتمع المدني فضاء اجتماعي ينسج فيه اتحاد بشري متحرر من سلطة القهر ومتحلٍ بباقة من شبكات الاتصال. وهناك مقاربات تفصيلية للمجتمع المدني ترى فيه نموذجاً معيارياً منفصلاً عن الدولة والاقتصاد⁴.

من المهم الإشارة إلى أن النظرة إلى المجتمع المدني مختلفة عند البعض؛ باعتباره ليس فضاء اقتصاد (economic sphere)، ومختلف عن العائلة باعتبارها حقل خاص (private realm)؛ ولكن كما يرى بعض الباحثين أن هذه الحدود متداخلة أحياناً وغير واضحة في الوقت ذاته؛ فالأبحاث تؤكد أن بعض الفواعل

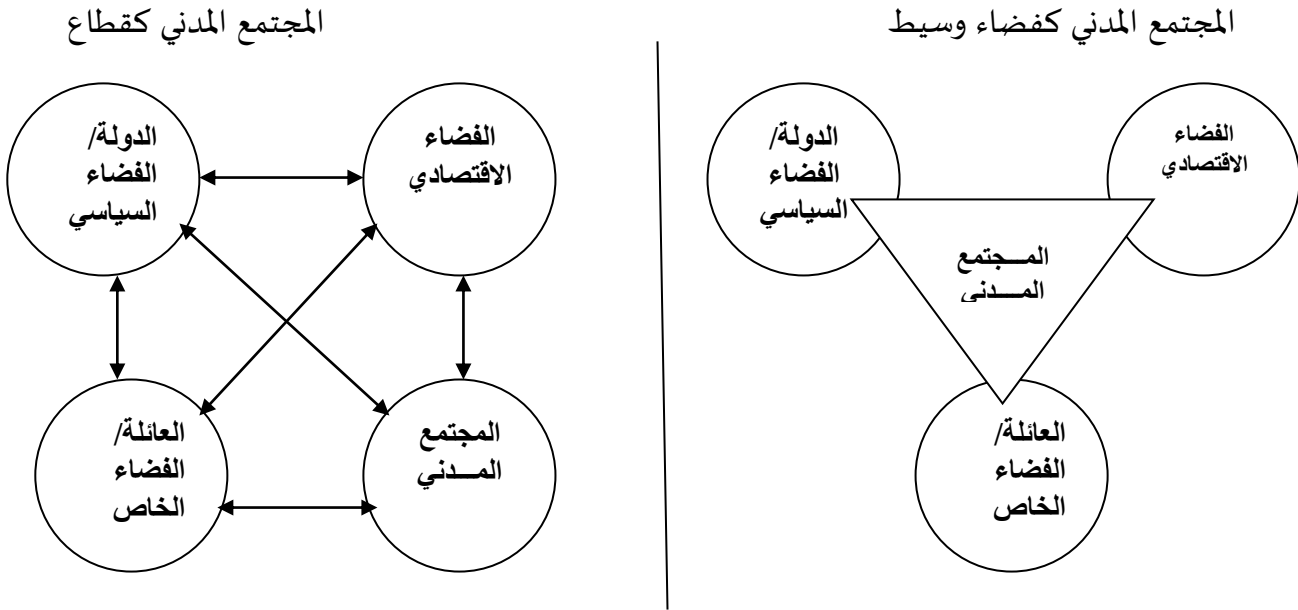
¹ محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 176، جانفي 1993، ص ص 1-8.

² مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 77.

³ علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004، ص 68.

⁴ زهراء محمد السيد شعبان، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، <https://sites.google.com>، (2019/12/16).

تنتهي إلى قطاعات معينة، ولكن بإمكانه أن تشتغل كمجتمع مدني؛ فمثلا رجال الأعمال Business Entrepreneurs ينتمون إلى حقل الاقتصاد، ولكنهم يتحولون إلى مجتمع مدني عندما يطالبون بإعفاءات ضريبية من الدولة، أو العكس عندما تفرض عليهم الدولة ضرائب في إطار المسؤولية المجتمعية كحماية البيئة مثلا، كما يوضحه الشكل الآتي:¹



في المجموعات التقليدية في إفريقيا يفضل استخدام المجتمع المدني كمجال عام بين الدولة/الاقتصاد/ الأسرة؛ بينما تبقى وسائل الإعلام بين جدل من يعتبرها طرف من المجتمع المدني؛ وآخرون يعتبرون أن لها دور مختلف في المجتمع. يجادل كريستوفر سبارك (Christoph Spurk) بأن وسائل الإعلام لا تنتهي إلى تنظيمات المجتمع المدني، لأن الكتلة الإعلامية تضم منظمات مهنية وليست طوعية؛ في المجتمعات الديمقراطية على وسائل الإعلام تقديم تقارير حيادية دون خدمة مصالح محددة من الناحية المثالية على الأقل؛ مهمتهم تمكين النقاش العام وتدعيم المجتمع المدني في مواجهة الدولة؛ مع إمكانية الصحافيين إنشاء جمعيات والتصرف كمجتمع مدني طبعاً.²

المطلب الثاني: مفهوم المواطنة البيئية

يعتبر مصطلح المواطنة بأصوله مشتقا من الوطن في الحالة العربية والوطن في لسان العرب_ المنزل يقيم به والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقمر رابطها و أماكنها تأوي إليها، ما نلاحظه على هذا التعريف

¹ _Source: Paffenholz, Thania, **Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment**, Lynne Rienner Publishers, 2010, p 7.

² _ Thania Paffenholz, **Civil Society and Peace building: A Critical Assessment**, Lynne Rienner Publishers, 2010, p 7

ارتباط المصطلح قديما بمكان الإقامة المؤقت لا بالمشاعر، فخاصة العرب هي القبيلة بحكم البيئة أما القومية لا تقوم إلا في مجتمع زراعي وكذلك فالعمل في الأرض بالزراعة باعث لكل شعور بالوطن أين يورث الإنسان عشقا مبهما لهاته الأرض الذي تهبه كل ما يحتاج إليه على رأي الشيخ عبد الله العلاتي¹. ما نلمسه في مقولة العلاتي انتقال من ناحية دلالة مفهوم الوطن من حالة جامدة مرتبطة بمكان للإقامة إلى نشوء نوع من الحميمية بين هاته الأرض ومن يسكنها. فالفرد في الحالة العربية الإسلامية كان يأخذ صفة "ما يسمى اليوم بالمواطنة" في الجماعة السياسية ليس انطلاقا من حالة تعاقدية ينخرط فيها باعتباره عضوا وإنما من حالة انتمائية هوياتية، بينما تعتمد حالة ومكانة غير الأعضاء على صلتهم التعاقدية مع المجموعة الأصلية.

فمصطلح Citizen المواطن بالعربية يقابلها مصطلح "ابن البلد" وهي كلمة بعيدة عن الإحياءات التي تعبر عنها في شقها الغربي التي تنحدر من أصول لاتينية إغريقية، والتي تحمل معنى: الفرد الذي يشارك في الشؤون العامة المدنية؛ فالدلالة التي يأخذها المفهوم على سبيل المثال في معجم "لونجمان" الإنجليزي، تعبر عن تلك الحالة التي يصبح فيها الفرد مواطنا كونه يعيش في رحاب دولة معينة وينتمي إليها ويخلص لها ومن ثم يحظى بحمايتها ويتمتع بعضويتها سواء أكان ذلك بحكم المولد أو الجنسية².

أما المواطنة البيئية فهو ذلك السلوك المؤيد للبيئة في القطاعين العام والخاص؛ وهذا السلوك يكون مدفوعا بالإيمان بالعدالة في توزيع المنتجات البيئية، وفي الانخراط في سياسة الاستدامة، فهي تنطوي على النظر إلى ما هو أبعد من الارتياح لمصالحها المباشرة، إلى البحث في رفاهية المجتمع والبيئة³، وهذا معناه أن يكون المواطن متحمسا وواعيا للقضايا البيئية ذات الأهمية، ومستوعبا لمسائلها، ومتحفزا لصون مكان عيشه والاهتمام بصحته والحفاظ عليها، ما يجعله يلتزم بالمشاركة الفاعلة اتجاه قضايا البيئة ذات الأولوية في مجتمعه بغية تحقيق التنمية المستدامة له والوعي بحقوق الأجيال القادمة⁴.

وهذا ما يجعلنا ننظر إلى المواطنة البيئية على أنها "مواطنة مكتسبة" كما يسميها أولدفيلد Oldfield على اعتبار أن المواطنة في الأساس ممارسة ونشاط وليست مكانة قانونية وحسب، فالفرد يصبح مواطنا حسبه Becomes a Citizen من خلال ممارسة واجبات المواطنة وعدم ممارستها يعني أنك لست مواطنا، ببساطة لأن ممارسة المواطنين لواجباتهم من أجل المجتمع كله تولد عند المواطنين الشعور بالجماعة A

¹ _ أبو المجد عبد الجليل، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2010، ص 11.

² _ مراد عودة، بحث في مفاهيم الوطن والمواطنة، بيت لحم فلسطين، مركز الفينيق الثقافي، 2013، ص 12

³ _ مديحة بخوش، دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية عرض لبعض النماذج العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، ع 2، 2018، ص 13.

⁴ _ إبراهيم بن عمار الذهبي، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، ع 2، 2021، ص 705.

Sense of Community¹ فأن تكون مواطنًا شيء، وأن تتصرف كمواطن شيء آخر، وهذا متعلق بسلوكك اليومي اتجاه الآخر واتجاه بيئتك ومحيطك.

ولهذا يرتبط منطق المواطنة البيئية بطابع الاستمرارية والتطلع إلى المستقبل، وبالتدريب عليها لأنها مكتسبة، عبر إدماج التربية البيئية في المراحل التعليمية المختلفة، لإعداد الإنسان المتفهم لبيئته والمدرّك لظروفها، والواعي بما يهددها من أخطار، والقادر على المساهمة الإيجابية في التغلب على هذه المشكلات وفق قيم اجتماعية وضوابط للسلوك الذي يحسن وضعية هذه البيئة، برغبة منه لا مجرد إذعان.² وهذا يتطلب عملاً تربوياً و اشتغالا جمعويا على هذه القيم.

وهو ما يجعلنا نتحدث عن أبعاد مختلفة للمواطنة البيئية لعل أهمها:³

- _ الوعي؛ باكتساب الحساسية والوعي للبيئة الكلية ومشكلاتها.
- _ المعرفة؛ بالحصول على تجارب متنوعة في البيئة واكتساب تفهم أساسي للبيئة ومشكلاتها.
- _ الاتجاهات؛ باكتساب الأفراد لمجموعة من القيم ومشاعر الاهتمام بالطبيعة.
- _ المهارات؛ بتعلم الأفراد المهارات المناسبة لحل مشكلات البيئة.
- _ المساهمة والمشاركة؛ بتوفير الفرص للمواطنين للانخراط والتأثير باعتبارهم مسؤولين عن صناعة القرار وحل المشكلات.

المبحث الثاني

المجتمع المدني والبعد البيئي بين أسلوب العقاب والترغيب.

منذ فترة قريبة ظهرت منظمات مهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد هو " التنمية بالمشاركة"، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج خطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها⁴، وبدأت بالمقابل المناقشات حول تحديد نمط العلاقة بين الإنسان والبيئة، والدور الذي يمكن أن تؤديه التربية البيئية في توطيد هذه العلاقة في مطلع العقد السابع من القرن

¹ بلال موزاي وآخرون، الهوية وسؤال المواطنة في البلدان المغاربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، ص 46_47.

² فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة -دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012)، ص 61.

³ وليدة حدادي، تكوين قيم المواطنة البيئية لدى الشباب الجامعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة في الدور والتأثيرات، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، ع1، 2020، ص 50.

⁴ مصطفى يسرى، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002، ص 25.

الماضي، وهنا يمكن الإشارة إلى المؤتمر الذي انعقد في روشيلكون بسويسرا سنة 1971، هذا المؤتمر مهد بدوره لأهم أربعة مؤتمرات دولية حول التربية البيئية فيما بعد¹. هذا النسق من الندوات حول البيئة كان له أثر واضح في توجه الدول نحو سياسات بيئية أكثر رشادة، ولعل من هذه الدول الجزائر التي شرعت في بناء منظومة تشريعية توظف مجال البيئة تمثلت في:

- _ القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها وإزالتها،
- _ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة².
- _ القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- _ القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، تساهم البلدية في إطار هذا القانون في إدارة التهيئة العمرانية وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في حماية وتحسين البيئة المعيشية للمواطن³.

ضمن هذا السياق ذهب القانون رقم 03-10 إلى تخصيص الفصل السادس فيه لتحديد أشكال تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة، أين يقول المشرع في المادة 35 : "تساهم الجمعيات المعتمدة قانونا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به. فالمجتمع المدني وفقا لهذا القانون مدعو للاضطلاع بأدوار حيوية في نشر الوعي البيئي والمحافظة على البيئة من خلال اعتماد أسلوبين: أسلوب الترغيب و أسلوب العقاب كما سنفصله في المطلبين القادمين.

المطلب الأول: أسلوب الترغيب

هذا الأسلوب يمكن أن نلمسه في الباب الخامس عبر مواده الخمسة، أين وضع المشرع مكافآت وحوافز مالية لكل من يساهم في حماية البيئة، من المادة 76 إلى المادة 80 أين وضع المشرع حوافز مالية وجمركية للأشخاص وحتى للمؤسسات الصناعية التي تساهم في تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري، بل وخصص جائزة وطنية في مجال حماية البيئة وفقا للمادة 78، كما نصت المادة 79 على إدراج مادة التربية

¹ _ كلثوم مسعودي، سعاد بن قفة، الجهود الجزائرية في حماية البيئة: قراءة تحليلية لقانون البيئة الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع2019، 3، ص 187.

² _ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 لسنة 2003.

³ _ بلال موزاي، المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، ع2020، ص332.

البيئية في المناهج التعليمية¹، فالقانون أعطى مساحة كبيرة للمقاربة الوقائية التي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم بها من خلال زرع قيم بيئية في المجتمع تنتج لنا أنماط سلوكية محافظة على البيئة، فالوعي الذاتي بالتهديدات تجعلنا نتجنب الكوارث، كما أن منهجية التربية البيئية يجب أن تركز على الفعل وليس رد الفعل، بمعنى الاحتياط من الضرر البيئي المتوقع بدل التدخل بعد وقوع الكارثة²، فالدور الوقائي الذي تمارسه الجمعيات يتمظهر من خلال:

_ توعية الفرد لتحسين علاقته بالبيئة: والمشرع مكن في هذا الباب الجمعيات البيئية من تنظيم ملتقيات وندوات، وكذا إصدار نشرات ومجلات ووثائق لها علاقة بحماية البيئة.

_ التعاون مع مؤسسات الدولة: وهذا في إطار المقاربة التشاركية من خلال مناقشة القرارات والمشاريع المتعلقة بالبيئة، وتقديم رأي ولو استشاري³ وهذا من شأنه أن يقلل من اعتراض المواطنين حول بعض المشاريع (مركز الردم التقني للنفايات مثلا)، ومن أهم الهيئات الاستشارية التي تشارك فيها الجمعيات ولها علاقة بالبيئة نجد:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتحوز الجمعيات البيئية هنا على 6 ممثلين من بين 200 عضواً في المجلس، و60 عضواً بعنوان المجتمع المدني.
- المجلس الوطني الاستشاري للصيد البحري وتربية المائيات (ممثلين عن الجمعيات).

كما نسجل بالمقابل غياب كلي للتمثيل الجمعي في بعض المجالس، من قبيل: المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الوطني للغابات وحماية الطبيعة⁴.

_ تفعيل المقاربة الإعلامية مع المواطن: فالقانون في مادته الأولى نص على ضرورة دعم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور في تدابير حماية البيئة، وقد أكد ذلك في مادته الثالثة والسابعة التي خصصها لمبدأ الإعلام والمشاركة، والذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالته البيئية، وهنا يظهر الدور

¹ كلثوم مسعودي، مرجع سابق، ص 188.

² سمير حمياز، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، ع2، 2021، ص 180.

³ عبد الرحيم صباح، شراكة الجمعيات البيئية في التشريع الجزائري: الفعالية والمعوقات، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ع2، 2020، ص 157.

⁴ رشيد مسعودي، مشاركة الجمعيات في حماية البيئة في التشريع الجزائري: "الأدوار والمعوقات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ع2، 2022، ص 1840.

الإعلامي للجمعيات الخضراء من خلال نقل المعلومة الإيكولوجية إلى المواطنين؛ وهي في هذا تعمل في اتجاهين، مهمة تنوير الرأي العام، ووظيفة التنبيه والإنذار للسلطات الإدارية¹.

المطلب الثاني: أسلوب العقاب

لقد أقر القانون رقم 03-10 للجمعيات اللجوء إلى القضاء في المادة 36 عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين إليها بانتظام، إذا ما فوضها على الأقل شخصان طبيعيين معنيان، أن ترفع باسمهما دعوى التعويض أمام أي جهة قضائية، بشرط أن يكون التفويض كتابيا (دور رقابي)؛ ويحضر أسلوب التهيب أيضا في الباب السادس الذي يحمل عنوان أحكام جزائية، والمتكون من سبعة فصول و30 مادة (من المادة 81 إلى المادة 110)، أين تراوحت العقوبات بين السجن والغرامة المالية أو كليهما؛ وهي عقوبات نابعة من المبادئ التي استند إليها القانون وهي:

- _ مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي.
- _ مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- _ مبدأ الاستبدال؛ والذي يشير إلى استبدال أي نشاط مضر بالبيئة بنشاط آخر غير مضر.
- _ مبدأ الإدماج؛ ويعني به أخذ البعد البيئي في إعداد البرامج القطاعية.
- _ مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية؛ وهنا ضرورة مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.
- _ مبدأ الحيطة؛ لأن عدم توفر التقنيات اللازمة قد يؤخر من وقاية البيئة .
- _ مبدأ الملوث الدافع؛ كل شخص يتسبب نشاطه في تلويث البيئة عليه تحمل نفقات تدابير الوقاية.
- _ مبدأ الإعلام والمشاركة؛ لكل شخص الحق في الإعلام والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر البيئة².

من الواضح أن المشرع تبني المقاربة الردعية في مسألة حماية البيئة، فحين خصص خمسة مواد فقط لتحفيز الحس البيئي لدى المواطن والمؤسسات؛ أشار إلى العقوبات في حالة حدوث تجاوزات في أكثر من ثلاثين مادة؛ وهنا يتضح دور المجتمع المدني كتنظيم وسيط بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، والذي من شأن تفعيله أن يؤسس لعلاقة صحية بين النظام الإيكولوجي المرتبط بالنظام التعليمي وكلاهما مع النظام الاقتصادي (السوق).

الواقع أن مضمون الجباية البيئية ليس كله ضرائب ورسوم؛ وإنما يوجد ما يسمى بالحوافز والإعفاءات الجبائية، التي قد يكون لها أثر كبير في اعتماد أنشطة صديقة للبيئة، لأن اعتماد الضرائب

¹ صوفي بن داود، دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة حمة لخضر الوادي، ع6، 2018، ص ص 153_154.

² كلثوم مسعودي، مرجع سابق، ص ص 187_188.

والرسوم دائما ما يقابله تهرب ضريبي، بينما قد يقابل التحفيز استجابة تلقائية للمواطن، علما بأن الإعفاء والإجراءات التحفيزية قد تأخذ ثلاث أنماط:

_ الإعفاء الدائم؛ للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة والصديقة لها، وهو نمط وجد نجاح كبير في النماذج المتقدمة (اليابان النرويج).

_ الإعفاء المؤقت؛ وهو خاص بفترة زمنية محدودة، كان يتم إعفاء منطقة سكانية معينة أو نشاط استثماري من دفع الرسوم البيئية لمدة زمنية بهدف التحفيز، لخلق نشاط صديق للبيئة.

_ الحوافز الجبائية؛ كان يتم إعفاء منتجات أو تجهيزات معينة من الرسوم الجمركية باعتبارها صديقة للبيئة، وهذا من شأنه تكريس ثقافة المواطنة البيئية لدى الرئيس والمرؤوس داخل الشركات¹.

المبحث الثالث

المجتمع المدني وأشكال المواطنة البيئية في الجزائر

يمكن القول أن مشاكل التلوث البيئي و انتشار النفايات بشكل عشوائي في الجزائر لا يعبر سوى عن فشل المقاربة العقابية التي تبناها المشرع سنة 2003؛ فهي تعبر من جهة عن عمق الخلل في علاقة المواطن بفضائه العمومي، وتطرح من جهة أخرى ضعفا كبيرا في الأدوار المفترضة لأدوات التنشئة على قيم المواطنة البيئية؛ فالقيم البيئية تتمظهر على مستوى السلوك اليومي للأفراد وهي بالتأكيد قيم ليست وراثية بل مكتسبة.

من الضروري أن نفهم أن المجتمع المدني بمفهومه الحديث في التجربة الجزائرية لا يزال في طور التشكل؛ والعمل على حصره في الجانب التطوعي والخيري _ خاصة مع قانون 06 / 12 _ أفرغه من رهاناته الحقيقية؛ فلا يمكن أن ينخرط المواطن في قضايا البيئة وهو لا يهتم بالشأن العام.

احتلت الجمعيات المدنية مكانة مهمة منذ نهاية التسعينات، وقد بلغ عدد الجمعيات التي تشتغل في المجال البيئي الى حدود سنة 1996 حوالي 2000 جمعية وبنسبة تمثل % 4,86 من مجموع الحركة الجمعوية، إلا أن هذا العدد تراجع بشكل محسوس بعد ذلك، إذ لم يزيد عددها في حدود سنة 2011 حوالي 917 جمعية محلية و 32 جمعية وطنية² وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول هذا التراجع؛ على اعتبار أن

¹ _ علاء الدين قليل، دور الجبائية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، ع 2، 2017، ص ص 276_277.

² _ كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه (جامعة مولود معمري تيزي وزو/الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص 113.

الاهتمام التشريعي (القانون رقم 10-03) كان يفترض أن يرافقه زخم في إقبال المواطنين على الانخراط في هذا النوع من الجمعيات.

وعلى الرغم من قلة التأثير الميداني للتنظيمات البيئية - إلا أنه يمكن رصد بعض مؤشرات الفعل الجماعي في سعيه لترقية قيم المواطنة البيئية في الجزائر، سواء في علاقته بالمواطن أو بمؤسسات الدولة، بالمقابل سنحاول رصد أهم الإكراهات التي تواجهها هذه التنظيمات في الميدان.

المطلب الأول: أشكال المواطنة البيئية

تتخذ المواطنة أشكالا عديدة؛ منها: النوادي ووظيفة التربية البيئية (الفرع الأول)، الإعلام البيئي (الفرع الثاني)، الأحزاب السياسية ذات التوجه البيئي (الفرع الثالث)، الجمعيات وجلسات الحوار والنقاشات المحلية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: النوادي ووظيفة التربية البيئية

ولعل تخصيص وزارة التربية الدرس الافتتاحي لسنة 2017 على مستوى كافة الأطوار التعليمية حول "المواطنة البيئية" يحيلنا الى الأهمية المتزايدة في تبني المقاربة التربوية لمسألة البيئة بغية تنمية عناصر المواطنة البيئية لدى التلاميذ؛ المعرفة البيئية، الوعي البيئي، السلوك البيئي، الإدراك البيئي. المطلاع على موقع وزارة البيئة والطاقات المتجددة يجد هناك إشارة واضحة لمسألة التربية البيئية ومكانتها في هذا القطاع، إدراكا من الوزارة أن التربية هي الركيزة الأساسية في بناء مجتمع مسؤول، وبغية تحقيق هذا الهدف وقعت وزارة البيئة منذ سنة 2002 بروتوكول مع وزارة التربية الوطنية لإدخال وتعزيز التربية البيئية والتنمية المستدامة في الوسط المدرسي، وتم تحديث هذا البروتوكول سنة 2019. وقد نتج عن هذا الاتفاق إنشاء أكثر من 10000 نادي بيئي على مستوى الأطوار التعليمية الثلاث الابتدائي، المتوسط والثانوي¹ وعموما تحرص المدرسة الجزائرية على إدراج الأنشطة اللاصفية في نظامها التعليمي لإدراكها بأهمية ذلك في قيم وسلوك التلاميذ؛ غير أن نقص النشاطات الميدانية تجعل نظرة التلاميذ محدودة تجاه قضايا البيئة.

الفرع الثاني: الإعلام البيئي

من المستحيل الإنكار أن المعرفة أول الخطوات المطلوبة لمعالجة أية مشكلة، فمعرفة أسباب المشكل يؤدي بالضرورة الى توحيه، وعلى هذا الأساس من الضروري أن يطلع كل مواطن على المعرفة الصحيحة للبيئة ومصادر التهديد التي تواجهها وأثر ذلك على حياته.

في الجزائر على مستوى الصحافة المكتوبة لا نجد سوى صحيفة يومية واحدة وهي "صحيفة الصباح" المحدودة التوزيع والتي تخصص صفحة أسبوعية للبيئة، وقبلها كانت صفحة البيئة الأسبوعية التي صدرت

¹ _ انظر الموقع الرسمي لوزارة البيئة، <https://www.me.gov.dz>، (2024/9/1).

عن جريدة الشروق لثلاث سنوات ثم توقفت، رغم أنها طرحت قضايا أساسية من قبيل: النفايات المنزلية، المياه القذرة، الاعتداء على المساحات الخضراء، بينما على مستوى عمل الإذاعة الجزائرية يمكن الحديث عن حملة السنة البيئية التي تواصلت لمدة سنة كاملة تحت شعار: "2013 سنة من أجل البيئة والتنمية المستدامة"، والتي كان هدفها تحسيس المواطنين بالأخطار التي يشكلها تدهور محيطهم؛ تحسيس الجماعات المحلية بضرورة جمع النفايات ومعالجتها، المساهمة في القضاء على استعمال الكيس البلاستيكي، والتحسيس بضرورة إنشاء المساحات الخضراء.. الخ¹. من الضروري التنبيه إلى أنه من بين 80 برنامج تعرضه الإذاعة الجزائرية القناة الأولى هناك برنامج بيئي واحد فقط هو "برنامج الأوزون"، بينما لا تأخذ برامج البيئة في التلفزيون العمومي الحيز الكبير "برنامج صباح الخير مثلاً"، وهو ما يظهر حجم التغطية الإعلامية لقضايا البيئة.

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية ذات التوجه البيئي

نجد الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو المعتمد في الجزائر منذ سنة 1992؛ وتهدف مبادئ هذا الحزب للدفاع عن البيئة، ففي برنامجه السياسي يركز على ضرورة إدراج موضوع التربية البيئية في المناهج الدراسية، وتكوين الشباب في المجال البيئي، والتركيز على تجسيد القوانين التي من شأنها حماية البيئة عملياً، بالإضافة إلى تنظيم النشاطات البيئية التي يبرمجها الحزب²، غير أن هذا الحزب الذي تحصل على سبعة مقاعد في الانتخابات البرلمانية لسنة 2007 يبقى تأثيره عملياً محدود، وربما الأمر مرتبط بطبيعة الفعل السياسي الذي يقوم على الإغراء وطرح القضايا التي يهتم المواطن فعلاً بها.

إن الاهتمام بقضايا البيئة ليست من أولويات العمل الحزبي في الجزائر، وهذا ما يمكن لمسه حتى في البرامج السياسية التي تطرحها هذه الأحزاب، فموضوع البيئة لا يتم تناوله إلا من باب الإشارة العرضية ومبادئ فضفاضة؛ ما يجعل تأثيرها يبقى مناسباتياً.

الفرع الرابع: الجمعيات وجلسات الحوار والنقاشات المحلية

مقارنة بالنقاشات العامة التي غالباً ما تدار عن طريق هيئات ومؤسسات رسمية، وتحكمها قواعد وإجراءات محددة، تركز الحوارات الإقليمية أو المحلية Dialogue territorial من خلال المبادرة الحرة للفاعلين في مجال البيئة لإثارة الحوار والنقاش بخصوص القضايا البيئية، والتي تشكل اهتماماً مشتركاً لهم على المستوى المحلي أو الجهوي³، وقد توجه المشرع في قانون المدينة 06_06 إلى تخصيص جائزة سنوية

¹ إيمان جمال، رضوان بلخيري، الإعلام البيئي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة العربي التبسي الجزائر، ع 4، 2019، ص 39.

² كريم بركات، مرجع سابق، ص 118.

³ المرجع نفسه.

لأحسن وأجمل مدينة في الجزائر سماها "جائزة الجمهورية للمدينة" تشجيعاً على تنمية روح المواطنة التي عادت المرتبة الأولى في بدايتها إلى مدينة سطيف سنة 2018.

ضمن هذا السياق أيضاً دأبت ولاية تيزي وزو على تنظيم مسابقة "أنظف قرية" وقد حملت في نسختها السابعة عنوان "رابح عيسات لأنظف قرية" سنة 2021؛ وهي منافسة تضمّ جوائز تحفيزية للقرى الفائزة. وحظيت النسخة الأخيرة بمشاركة 57 قرية، مع توزيع جوائز نقدية على القرى العشر الأولى. كان لافتاً أنّ العمل التطوعي الذي تشارك فيه أغلب الأسر مع الجمعيات، يخلق نوعاً من التضامن والتعارف بين سكان المنطقة الواحدة، مع تحفيز الأطفال على الاعتناء ببيئتهم النظيفة، والتعريف بخصوصياتها الثقافية والزراعية أيضاً. كذلك، يلجأ الكبار في المنطقة إلى تقديم حلقات للتوعية¹، وهو ما أثر على بقية القرى في مختلف مناطق الوطن (باتنة- برج بوعريج) أين أصبحت تقليداً إيجابياً يعكس تحول الجزائريين للاهتمام بالقيم الجمالية والبيئية مؤخراً، فإصلاح العلاقة مع الدولة يبدأ من الحي والمدينة.

المطلب الثاني: تحديات بناء المواطنة البيئية في الجزائر

يواجه المجتمع المدني العديد من الإكراهات التي تعيق نشاطه، منها ما هو تشريعي- سياسي، ومنه ما تعلق بالبنية الثقافية التي تحدد غالباً سلوك المواطن، ومنها ما هو نابع أصلاً من طبيعة هذه التنظيمات؛ ما يقلص حدود فعاليتها في إطار سعيها لترسيخ الوعي البيئي.

الفرع الأول: الإكراهات القانونية والسياسية

يفتقد المجتمع المدني والجمعيات التي تنشط في مجال البيئة إلى إطار قانوني خاص بها؛ والذي من شأنه أن يحدد القواعد والوسائل التي تعتمد عليها في أدائها لأنشطتها، رغم أن المشرع تفتن لذلك في قانون حماية البيئة السابق 83/03 الذي ينص في المادة 16 منه على جواز تأسيس جمعيات بيئية يحدد كيفية إنشائها وسيرها وتنظيمها بموجب مرسوم؛ ونتيجة لعدم صدور المرسوم بقي نص المادة معلقاً، بالتالي بقيت تشغل في إطار القانون الوضعي 12/06 وقانون 03/10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة².

وملاحظ أن كلا التشريعين أصبحا قاصرين على مواكبة التحولات التي عاشتها الحركة الجمعوية، مما فرض تبايناً بين الواقع والتشريع؛ فالقانون المتعلق بحماية البيئة 03/10 سجل ضعف الأحكام التي تنظم تدخل الجمعيات في حماية البيئة، التي اقتصر على أربعة مواد منه فقط، فالقانون ركز على دور الإدارة وخاصة وزارة البيئة على الرقابة ومنح التراخيص دون تحديد دورها في نشر الثقافة والوعي

¹ - فتيحة زماموش، القرى النظيفة أكثر من مسابقة، <https://www.alaraby.co.uk/society/>، (2021/3/09).

² - عبد الرحيم صباح، مرجع سابق، ص 162.

البيئي¹، فالقانون كما سبق وأشرنا استند على المقاربة العقابية (الغرامات والحبس البيئية)، على اعتبار أن نشأته أصلا جاءت بدون إشراك للمجتمع المدني.

كما أن مسألة عضوية الجمعيات البيئية في المؤسسات العمومية والإدارية تثير الكثير من التساؤلات؛ بين تمثيل يغلب عليه الطابع السياسي (مثلا على مستوى المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة- المجلس الوطني للغابات وحماية الطبيعة)، وبين تمثيل رمزي لا يرقى للمراقبة الشعبية (الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير)؛ على اعتبار أن القضايا التي يطرحها مجلس التوجيه والمراقبة على مستواهما تتميز بطابعها التقني والمالي، مما يصعب على ممثلي الجمعيات مناقشتها أو تسجيل ملاحظات بشأنها؛ وأبعد من ذلك هناك غياب لأي تمثيل جماعي عن بعض المؤسسات العمومية التي لها صلة بالعمل البيئي من قبيل: (مجلس إدارة المركز الوطني لتكنولوجيات أكثر نقاء، والمعهد الوطني للتكوينات البيئية- المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته)².

على المستوى السياسي تتحمل تنظيمات المجتمع المدني جانبا كبيرا في نقل المواطن من حالة "السلبية السياسية" والاستقالة المدنية، إلى الحد الأدنى من النشاط السياسي والاقتصادي الإيجابي؛ فغياب المواطن عن النشاط السياسي العام هو مرحلة أساسية تؤدي إلى فقدان الرأي العام توجهه السياسي والاجتماعي؛ لهذا تعد الجمعيات المدنية البديل الشرعي عن الأحزاب في إعادة تمثيل المواطن أمام السلطات المحلية؛ لكنها تتلقى معظم مشكلاتها من المعوقات الإدارية التي تفرضها السلطة المركزية³، ولعل الحراك السياسي الذي عاشته الجزائر سنة 2019 أظهرت العلاقة بين المواطنة السياسية والمواطنة البيئية، من قبيل حفاظ المواطنين على نظافة الشوارع وتنظيفها بعد كل يوم حراك، ففي ظل الحركية التي عاشها المواطن في تلك المرحلة، بدأ يشعر بأن الحي عبارة عن مجال للعيش المشترك؛ يتطلب الاعتناء به مثل فضائه الخاص، بينما كان يشعر سابقا بحالة من الاغتراب تجاه كل ما يحدث في الفضاء العمومي، فلا يمكن الحديث عن مواطن مهتم ببيئته وهو لا يشارك في تدبير الشأن العام، وهو ما اختصره الشارع آنذاك بشعار (نترابو قاع) .

الفرع الثاني: الإكراهات الاجتماعية والثقافية

وترتبط أساسا بطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، والقائمة على الاتكالية ونقص المشاركة الفردية والجماعية في حل المشكلات البيئية، فضلا عن غياب ثقافة العمل التطوعي وانضباط المتطوعين. لكن بالمقابل أيضا واقع الحال يؤكد إن الجمعيات البيئية في الجزائر تفتقد إلى قيمة العمل التطوعي نتيجة عدم الجدية أيضا في تنفيذ برامج هذه الجمعيات، وكذا ضعف التحفيز والتنظيم داخلها، ولهذا يقتصر دور أغلبها

¹ -رشيد مسعودي، مرجع سابق، ص 1848.

² -المرجع نفسه، ص 1840_1843.

³ - بلال موزاي، مرجع سابق، ص 333.

على بعض النشاطات الآنية (حدث معين)، كما يغلب على بعض مسيرتها طابع المنفعة الشخصية، والمرتبط بالحصول على منافع شخصية ضيقة¹.

الفرع الثالث: الإكراهات الإدارية والبيروقراطية

لعل أهم عائق يواجه الجمعيات البيئية هو صعوبة الحصول على المعلومات البيئية التي تحوزها الإدارة، وهذا باعتراف الوزير السابق للهيئة الإقليمية والبيئة شريف رحمان، فتوفر المعلومات والإحصائيات الدقيقة يشكل أساس لمساءلة السياسات العمومية، ودعامة للديمقراطية التشاركية²، وبالرجوع إلى قانون البيئة الجزائري نلاحظ أن المشرع لم يتخذ أي موقف بخصوص المدة الزمنية التي يجب على الإدارة المعنية استغراقها لتوضيح موقفها بشأن الحصول على المعلومات البيئية سواء بالقبول أو الرفض؛ ما يجعل الإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في اختيار الوقت الذي تريده للإجابة، وقد تمتنع أصلا عن تقديمها³، ما يجعل الجمعية قاصرة عن إبداء رأيها بشأن هذه القضية أو المرافعة عليها.

الفرع الرابع: الإكراهات المادية والتنظيمية

وهنا يمكن الحديث عن مسألة التمويل؛ فأغلب هذه الجمعيات البيئية يعاني من عجز مالي، رغم أن المادة 29 أوضحت المصادر المشروعة لموارد الجمعية، وهي إجمالا تتكون من: اشتراكات أعضائها والمداخل المرتبطة بنشاطاتها وأموالها والهبات النقدية والعينية والوصايا، والإعانات التي تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية، ومع ذلك غالبا ما تعاني أزمات مالية⁴، وهو ما يترتب عنه تبعية في القرار، خصوصا مع ضعف التكوين الإيكولوجي لأغلب أعضاء هذه الجمعيات، وهو ما يفسر طريقة اشتغالها التي تفتقد إلى التنسيق فيما بينها، فكل جمعية تعمل في حيزها الضيق دون التفكير في التشبيك والمرافعة كمجموعة، عبر الاستفادة من القواسم المشتركة بينها، كما تم سابقا أثناء انعقاد المنتدى الوطني الأول للحركة الجمعوية المهتمة بالبيئة بولاية جيجل سنة 1998 والذي نتج عنه الاتحادية الوطنية لجمعيات حماية البيئة⁵.

إن مفهوم الجباية البيئية الذي تبناه المشرع في مقارنته لأزمات البيئة محدود؛ إذا ما أخذنا يعين الاعتبار ما طرحته منظمة التعاون الاقتصادي، والتي تستخدم تعريفا أوسع للجباية البيئية؛ بحيث يشمل

¹ سمير قريد، محمد خشمون، جمعيات حماية البيئة ودورها في ترسيخ المواطنة البيئية في المجتمع، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع 8، 2020، ص 299.

² رشيد مسعودي، مرجع سابق، ص 1849.

³ ديمية حمرون، الإعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية/الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 60.

⁴ عبد الرحيم صباح، مرجع سابق، ص 161.

⁵ رشيد مسعودي، مرجع سابق، ص 1852.

كافة الضرائب ذات الصلة بالبيئة والمفروضة على المنتجات؛ غير أن تطبيق هذه الضرائب يستوجب مجموعة من الشروط:

- _ ضرورة تدخل الدولة بشكل مباشر في حماية البيئة.
- _ ضرورة وجود عقد اجتماعي بين الأفراد والدولة لحماية البيئة.
- _ ضرورة وجود عدالة متخصصة لمقاضاة المخالفين لقواعد البيئة.
- _ إشراك منظمات المجتمع المدني التي تقوم بالعملية التحسيسية للمواطن وللشركاء الاقتصاديين بمخاطر البيئة.
- _ وجود سياسة تربوية ومناهج تعليمية ترسخ حماية البيئة لدى تلاميذ المدارس.
- _ وجود إستراتيجية إعلامية مقنعة تساهم في بناء الثقافة البيئية لدى أفراد المجتمع.¹

خاتمة

إن قانون البيئة ظهر في سياق لم تكن البيئة موضوعاً محورياً في السياسات العمومية التي يطرحها المشرع؛ ورغم ظهور ترسانة من القوانين العضوية التي لها علاقة بتسيير المجال البيئي؛ مثل قانون البلدية أو القانون المتعلق بالجمعيات، إلا أن القطاع البيئي لا يزال يعاني فراغاً تشريعياً؛ ويمكن الإشارة هنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

- _ المقاربة العقابية التي تبناها المشرع في التعامل مع قضايا البيئة لا تكفي لوحدها في تجاوز أزمات التلوث والنفايات التي انتشرت في السنوات الأخيرة؛ لأن المسألة متعلقة بالرقابة الذاتية أولاً، والتي لا يمكن أن تترسخ في ثقافة المواطن دون تفعيل أدوار منظمات المجتمع المدني،
- _ هناك ضرورة ملحة للتعامل مع تنظيمات المجتمع المدني كشريك ضروري للدولة لا كمعارض له، بعد تصحيح الاختلالات البنيوية التي مست المجال الجمعوي من قبيل؛ الزبونية وغياب الديمقراطية داخل تنظيماتها، أين أضحت تعيد إنتاج نفس العلاقات العصبوية.
- _ المواطنة البيئية تحتاج إلى مواطنة سياسية أولاً؛ لأن الاهتمام بالفضاء العمومي ينبع أساساً من فكرة الانتماء للجماعة السياسية والوعي بضرورات العيش المشترك.
- _ جعل المدرسة والجامعة فضاءات مفتوحة على المدينة، وهذا بإعداد برامج لتأهيل التلاميذ والطلاب بيئياً عبر الاحتكاك بالجمعيات وغرس قيمة التطوع في ثقافتهم.
- _ ضرورة إعداد قانون خاص بحماية البيئة يتم إشراك الفواعل المعنية فيه دون إقصاء، والعمل على تجاوز الثغرات التي جعلت دور الجمعيات البيئية يظهر كدور استشاري فقط مقارنة ببقية الفواعل.

¹ - علاء الدين قليل، مرجع سابق، ص 275_276.

_ يجب أن نستوعب ان المجال البيئي مرتبط بوجود إرادة الدولة للتوجه نحو تخطيط عمراني ذكي يراعي احتياجات المواطنين؛ فلا يكفي رفع شعارات فردية من قبيل (الجزائر الخضراء) للقضاء على التصحر والنفائات، بل يجب تجهيز برامج بيئية تمس كل المناطق مع مراعاة خصوصيتها، وهذا يتطلب توفير إمكانيات كبيرة من الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

الكتب

- 1_إشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 2- علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2004.
- 3_ عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2010.
- 4_مراد عودة، بحث في مفاهيم الوطن والمواطنة، بيت لحم فلسطين، مركز الفينيق الثقافي، 2013.
- 5_ موزاي بلال وآخرون، الهوية وسؤال المواطنة في البلدان المغاربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020.
- 6_يسرى مصطفى، المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002.

المقالات

- المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع03،
- 7_اللغماني سليم، المجتمع المدني ومتطلباته، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ع03، 1996.
 - 8_ الذهبي إبراهيم، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مبادئ المواطنة البيئية، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، ع2، 2021.
 - 9_ بخوش مديحة، دور المواطنة البيئية في دعم الحوكمة البيئية العالمية عرض لبعض النماذج العالمية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، ع2، 2018.
 - 10_ بن داود صوفي، دور الجمعيات الخضراء في تنمية قيم المواطنة البيئية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة حمة لخضر الوادي، ع6، 2018.
 - 11_ بلعور الطاهر، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع10، 2006.
 - 12_ جمال إيمان، بلخيري رضوان، الإعلام البيئي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة العربي التبسي، ع4، 2019.

- 13_حمياز سمير، دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف2، ع2، 2021.
- 14_حدادي وليدة، تكوين قيم المواطنة البيئية لدى الشباب الجامعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي دراسة في الدور والتأثيرات، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر الوادي، ع1، 2020.
- 15_دواوي منال، موزاي بلال، المجتمع المدني في الجزائر وتأثير البنية الاهلية على أدواره ووظائفه، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة بسكرة، ع2، 2023.
- 16_صباح عبد الرحيم، شراكة الجمعيات البيئية في التشريع الجزائري: الفعالية والمعوقات، مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، ع2، 2020.
- 17-عابد الجابري محمد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع176، جانفي 1993.
- 18_قليل علاء الدين، دور الجباية البيئية في ترسيخ المواطنة البيئية والحد من الإنفاق البيئي، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، ع2، 2017.
- 19_قريد سمير، خشمون محمد، جمعيات حماية البيئة ودورها في ترسيخ المواطنة البيئية في المجتمع، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة، جامعة زيان عاشور الجلفة، ع8، 2020.
- 20_كلثوم مسعودي، سعاد بن قفة، الجهود الجزائرية في حماية البيئة: قراءة تحليلية لقانون البيئة الجزائري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع3، 2019.
- 21_موزاي بلال، المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف2، ع2، 2020.
- 22_مسعودي رشيد، مشاركة الجمعيات في حماية البيئة في التشريع الجزائري: "الأدوار والمعوقات"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ع2، 2022.
- المذكرات والأطروحات:
- 23_بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه (جامعة مولود معمري تيزي وزو/الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).
- 24_حمرون دهيبة، الاعلام البيئي والمشاركة: دعائم الحوكمة البيئية، مذكرة ماجستير(جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية/الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017).
- 25_طويل فتيحة، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة -دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه (جامعة محمد خيضر بسكرة/الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012).
- الملتقيات:
- 26_ساحلي مبروك، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي، ملتقى وطني حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 7-8 ديسمبر 2011.
- 27-كوثراني وجيه، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، ملتقى دولي حول المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

المجتمع المدني وإشكالية المواطنة البيئية في الجزائر بين التشريع والممارسة

القوانين:

28_القانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 لسنة 2003.

المواقع الإلكترونية:

29_ زماموش فتيحة، القرى النظيفة أكثر من مسابقة،

<https://www.alaraby.co.uk/society/>).09_3(2021_.

30- شعبان زهراء محمد السيد، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،

<https://sites.google.com>), 16/12/2019

31_ Paffenholz Thania, **Civil Society and Peace building: A Critical Assessment**, Lynne Rienner Publishers, 2010.